

ملك الأردن يحذر من تداعيات الأزمة.. ومصادقية المعارضة على المحك

حمام الدم السوري مستمر.. والمعلم مجدداً: الأسد لن يرحل

■ وزير الخارجية:
المطالبون بتنحي
الرئيس يتحملون
مسؤولية استمرار
العنف في سوريا

■ دمشق تدعو
للحوار على أساس
برنامج الحل
السياسي الذي
طرحه الأسد



المعارك في سوريا متواصلة



وليد المعلم

■ الحكومة السورية
المكلفة بتنفيذ
المبادرة تجمع
وتشكل لجنة وزارية
مصغرة تبدأ الاتصال
مع مكونات المجتمع

■ المعارضة تبدأ محاولة
ثانية لتشكيل حكومة
انتقالية والخلافات تلقي
بظلالها على المحادثات

عواصم - وكالات: حثّل وزير الخارجية السوري وليد المعلم أمس الأول المطالبين بتنحي الرئيس السوري بشار الأسد مسؤولية استمرار العنف في سوريا، ودعا في الوقت نفسه المعارضين إلى الحوار على أساس خطة الرئيس السوري الأخير، مشيراً بالاسم لأول مرة إلى التنسيقات. وقال المعلم إن الأمريكيين والروس لم يتوصلوا إلى اتفاق خلال لثلاثهم الأخير في جنيف حول سوريا، بسبب عدم وجود «فهم مشترك للمرحلة الانتقالية الغامضة» التي يبحثون فيها. وأضاف أن «الجانب الأمريكي يتسكك بأن المطلق هو التغيير في النظام السياسي، بمعنى تنحي سيادة الرئيس، وأنهم يتجاهلون حقيقة أن فيضان السفينة عندما تهتز لن يكون أول من يغادر». وتابع «طالما أن الجانب الأمريكي وأطراف المؤامرة، ومنهم بعض السوريين يتمسكون بهذا الشرط، فهذا يعني أنهم يريدون استمرار العنف وتدمير سوريا والسير بمؤامرة عتيها».

ودعا المعلم إلى الحوار على أساس برنامج الحل السياسي الذي طرحه الرئيس السوري في السادس من يناير، والذي يقوم على عقد مؤتمر حوار وطني يدعو من الحكومة الحالية، يتم التوصل خلاله إلى عياق وطني يترجم على الاستفتاء. وتشكل في مرحلة ثانية حكومة، وصفها المعلم بـ«انتقالية»، تشرف على انتخابات برلمانية، ويلى هذه الانتخابات تشكيل حكومة جديدة على أساس دستور جديد.

وقال المعلم إن الأسد طرح برنامجاً «لفتح الطريق على مبادرات من الخارج بدأت تهبط علينا بالقتلات»، كما أوضح أن الحكومة الحالية مكثفة بـ«الرحلة التحضيرية» التي ستنسق عقد المؤتمر الوطني والتي قدر أن تستغرق حوالي شهرين أو ثلاثة. وأشار إلى أن الحكومة السورية التي كلفها الأسد بوضع «برنامج متكامل» للعداوين التي طرحها، عقدت اجتماعين، وشكلت لجنة وزارية مصغرة بدأت اتصالاتها «مع كل مكونات المجتمع السوري». وأكد أن الحكومة ستقدم «لن بشاء الاشتراك في الحوار الوطني» من الخارج، ضمانات بدخول سوريا ومغادرتها من دون أي مشكلة». وأبدى عدم تشاؤمه، ودعا إلى الحوار مع «من حمل السلاح من أجل الإصلاح»، قائلاً «الإصلاح أت وأبعد مما تطالب به، فتعال وشارك». وأضاف «أخش بذلك التنسيقات، جيل الشباب، لأن هذا البرنامج لهم

من حمل السلاح من أجل المال القول له سامحك الله، أنت تدمر البلد من أجل حقنة دولارات، تعال شارك في بناتها. أما من حمل السلاح دفاعاً عن عقيدة فليس في سوريا له مكان»، في إشارة إلى الإسلاميين المتطرفين. وهي المرة الأولى التي يسمي فيها مسؤول سوري طرفاً معارضاً بالاسم ويدعو إلى الحوار. والتنسيقات من أبرز مكونات «الحراك الثوري» على الأرض، وهي تقوم بالتحديث والترويج الإعلامي «للثورة»، وقد نشأت تنسيقية لكل منطقة تقريباً في سوريا، ولها أنشطة كثيرة على الأرض. من جهة أخرى، حذر العامل الأردني الملك عبد الله الثاني خلال استقباله في عمان للسناثور مابين من تداعيات الأوضاع الخطيرة في سوريا على المنطقة وسكانه الفراغ الذي قد تستغله العناصر المتطرفة لتنفيذ اجنداتاه».

بالمقابل بدأ قادة المعارضة السورية أمس الأول محاولة ثانية لتشكيل حكومة انتقالية مما يضع مصادقية المعارضة على المحك مع أنزلاق البلاد أكثر في أتون الحرب الأهلية. ويمكن أن يساعد الاتفاق داخل الائتلاف الوطني -الذي يجمع المعارضة السورية- على تهدئة بواعت اللقي الدولية تجاه احتمال تفكك سوريا على أسس عرقية ووطنية في حالة سقوط الرئيس السوري بشار الأسد.

وقد يسلط القتل في المحادثات التي تعقد في احد فنادق استنبول الضوء على الانقسامات داخل الائتلاف الذي تشكل قبل شهرين في قطر بدعم من الغرب كما يمكن أن يقوض هذا الدعم. وقال المعارض البارز وعضو الائتلاف كمال اللبواني أن الائتلاف يحتاج إلى اختيار رئيس وزراء على الأقل للحفاظ على مصداقيته كبديل ديمقراطي لأربعة عقود من حكم الأسد وأبيه الرئيس الراحل حافظ الأسد. وقال اللبواني وهو واحد من الأقلية الليبرالية في الائتلاف الذي يهيمن عليه إسلاميون «الائتلاف هيئة تشريعية وهو بحاجة إلى كيان تنفيذي». وقعت أخطاء كثيرة والشعب في الداخل الذي يفترض أنثا مثله يشعر بالتمهيش».

ومع تصاعد الصراع بين السنة والشيعة بعد انتفاضات الربيع العربي التي انطاحت بحكام مستبدين في أربع دول فإن انقيار الدولة في سوريا قد يجز الغوى لمتنافسة في المنطقة إلى الصراع كما أنه قد يعزز الصعود السياسي للاسلاميين.

وأدى صعود المسلحين الجهاديين خلال الأشهر القليلة الماضية كقوة مهيمنة في المعارضة المسلحة وأكثرت إعدام الأغلبية السنة على رد فعل انتقامي ضد الأقلية العلوية التي ينتهي إليها الأسد إلى احتدام الغوى الدولية عن دعم المعارضة التي تزداد تشدداً. ومع تراجع الآمال في التوصل إلى اتفاق لتنحي الأسد يتعين أن يكون اختيار أي رئيس للوزراء موضع قبول من جانب المعارضة التي تحقق

مكاسب ميدانية على الرغم من القصف الجوي والدفعي. وكان تعيين حكومة انتقالية جزءاً من الاتفاق الأصلي الذي تشكل على أساسه الائتلاف العام الماضي.

لكن مصادر مختلفة في المعارضة قالت إن بعض قادة المعارضة تزايد قلقهم خوفاً من تأثير الغوى الغربية على الوضع بما قد يؤدي إلى تشكيل حكومة يمكن أن تتفاوض مع الأسد وتترك الدولة الفعلية التي تحكمها الأقلية كما هي.

وقالت مصادر بالمعارضة أن جماعة الإخوان المسلمين الغوية -وهي القوة السياسية الوحيدة المنظمة في صفوف المعارضة- تعارض تشكيل حكومة في الوقت الحالي على الرغم من أن أعضاء مدعومين من الغرب والغرب في الائتلاف يريدون تشكيل مثل هذه الحكومة.

وتشكل الائتلاف الذي يضم 70 عضواً بدعم غربي وخليجي في قطر

في بداية ديسمبر. ويرى صراع الغوى بسرعة بين أعضاء الائتلاف وهو ما انعكس في المحاولات الفاشلة لتشكيل حكومة انتقالية.

وقال اللبواني - السجين السياسي السابق - أن الحكومة الانتقالية لن تتفاوض على أي اتفاق يطيح الأسد في السلطة. وقال أنه سيرشح رئيس الوزراء السابق رياض حجاب وهو أرفع مسؤول ينشق على الأسد منذ بداية الانتفاضة ليكون رئيس الوزراء الانتقالي القادم.

ورفض اللبواني المخاوف لدى المعارضة من أن حجاب كان يعمل لسنوات في خدمة نظام الأسد. وقال «لا أعرف ما هي المشكلة. حجاب مؤهل وهو الآن يخدم الثورة. لدينا بالفعل مئات من المثقفين في الجيش السوري الحر».

ومن الممكن أن يناقش حجاب على المنصب اسعد مصطفى الذي فر من سوريا بعد أن كان وزيراً للزراعة تحت حكم حافظ الأسد.

لكن عضو الائتلاف عبد الأحد اصطيقو -وهو واحد من ثلاثة مسيحيين في الائتلاف- قال إن هناك أموراً

أكبر يجب حلها أولاً.

وقال «تطيناً بالفعل الكثير من الوعود بأننا بمجرد أن نتحد سنحصل على دعم دولي. جاءنا القليل جداً وللاسف المجتمع الدولي ليس مستعداً لإنهاء نظام الأسد».

وأضاف «إذا شكلنا حكومة فعلينا أن نضمن أولاً أنها ستلقى الاعتراف الدولي وأنها ستحصل على ما يكفي من التمويل وأنها ستتمكن من العمل في المناطق الحرة في سوريا

ميدانياً. تستمر أعمال العنف على وتيرتها التصعيدية في سوريا ويتشعب النزاع. إذ شهدت الساعات الماضية معارك دامية في منطقة حدودية مع تركيا بين معارضين للنظام السوري مسلحين ومقاتلين أكراد، في وقت دعت منظمة اليونسيف التابعة للأمم المتحدة إلى تحييد الأطفال

عن هذا النزاع الدمر المستمر منذ 22 شهراً.

فقد قتل 33 شخصاً، غالبيةهم من المقاتلين المعارضين للنظام السوري، في الاشتباكات الجارية منذ أكثر من 48 ساعة، بين مجموعات مسلحة ومقاتلين أكراد في منطقة رأس العين الحدودية مع تركيا. بحسب ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان السبت.

وقتل 93 شخصاً في أعمال عنف السبت في مناطق مختلفة من سوريا، بينهم 11 طفلاً و26 عنصراً من قوات النظام و18 مقاتلاً معارضاً. بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان، بينهم 5 أفراد من عائلة واحدة في محافظة الرقة «شمال»، و6 أشخاص كانوا يشاركون في عرس في دمشق نتيجة القصف.

وقصف الطيران الحربي مدن وبلدات دوما والغوطة الشرقية في ريف دمشق، حيث قتل السبت 18 شخصاً، هم 16 مدنياً ومقاتلين معارضين.

كما شهدت مناطق في حمص وأدلب وحماة ودير الزور ودرعا وحلب غارات جوية.

ووقعت اشتباكات عنيفة بين القوات النظامية ومقاتلي الكتائب المعارضة على الطريق الدولي بين بلدة حيش ومدينة خان شيخون الواقعة على بعد حوالي 25 كيلومتراً من مدينة مرة الثعمان الاستراتيجية في ادلب، التي يسيطر عليها المقاتلون المعارضون منذ تشرين الأول /أكتوبر. كما احتل مسلحون الشيخ خالد الهلال، عضو لجنة المصالحة الوطنية في محافظة درعا وثلاثة من مرافقيه على طريق الشهبب-تل اسفر.

وشكل النظام بعد اندلاع الحركة الاحتجاجية ضده لجاناً للمصالحة

الوطنية في مختلف المناطق، في محاولة لاستيعاب الحركة المناهضة له. ونذرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونسيف» في بيان السبت، بمقتل مدنيين في النزاع في سوريا، وخصوصاً الأطفال الذين قتل العشرات منهم خلال الأسبوع الماضي، في عمليات قصف.

وجاء في البيان أن «سلسلة من التقارير الواردة من سوريا هذا الأسبوع تؤكد أن الأطفال يدفعون ثمناً باهظاً، في النزاع الذي أوقع، بحسب الأمم المتحدة، أكثر من 60 ألف قتيل منذ اندلاعه في منتصف /مارس 2011.

ونقل عن مدبرة اليونسيف لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ماريّا كاليبسيس قولها إن «اليونسيف تدبّن الأحداث الأخيرة بالشد العجبار، وتكرر دعوة جميع الأطراف إلى ضمان حماية المدنيين، وخصوصاً الأطفال، وتجنبهم تأثيرات الصراع».

دعا إلى تصحيح المسار والاحتكام إلى الدستور

العراق: بارزاني يفتح النار على حكومة المالكي



مسعود البارزاني

ديسمبر الماضي تظاهرات حاشدة شارك فيها علماء دين وشيوخ عشائر ومسؤولون محليون أبرزهم محافظ نينوى أبل النجيفي ووزير المالية رافع العيسوي للطباعة وإطلاق سراح السجينات والمعتقلين بتوقيع مسار الحكومة ومقاضاة «متهمي أعراض السجينات».

أربيل - «كوتنا» - دعا رئيس اقليم كردستان العراق مسعود البارزاني في بيان له أمس إلى تصحيح مسار العملية السياسية والاحتكام إلى الدستور. وأضاف البارزاني أن تخطي هذه الأزمة العنصية يتطلب تصحيح مسار العملية السياسية والاحتكام إلى الدستور والاتفاقيات ولم الشمل وضرورة تبني أسلوب الحوار من أجل تحقيق عيش كريم لحياة حرة يستحقها شعب العراق. وأشار إلى أن العراق يمر منذ مدة طويلة بمأزمة كبيرة بسبب اهمال الخدمات للمواطنين واقصاء الشركاء وعدم تطبيق الدستور والانفاقيات ما أدى إلى ردود أفعال تعبر عن استياء الشعب العراقي بكافة مكوناته وعلماته ومراجعيه وأحزابه وتنظيماته. وأضاف أنه في الوقت الذي كان واجب الحكومة الاتحادية أن تبادر إلى التعامل بعقلانية من أجل إيجاد حلول عاجلة على نفاذ الأزمة بالتمهيش والتهميد والأقصاء الذي أدى إلى

الهجوم. وقالت وزارة الدفاع اليمنية في رسالة نصية قصيرة إن عددا من المنشعبين قتل في غارتين جويتين إلا أنها لم تذكر مزيداً من التفاصيل. وفي وقت سابق من هذا الشهر خرج عشرات من رجال القبائل المسلحين إلى الشوارع في شمال البلاد احتجاجاً على هجمات شنتها الطائرات بلا طيار التي قالوا إنها قتلت مدنيين أبرياء

وأدت إلى تزايد الاحتقان ضد الولايات المتحدة.

وفيما أشاد السفير الأمريكي لدى صنعاء بهذه الهجمات وقال إنها أكثر تأثيراً ضد القاعدة نسب إلى هادي قوله في سبتمبر إنه يوافق نفسه على كل هجوم على حدة، ولم يعلق هادي على هجمات حديثة وقعت في الأونة الأخيرة. وتعتبر حكومات غربية تنظيم القاعدة في جزيرة العرب واحداً من أخطر اجنحة الشبكة العالمية التي أسسها اسامة بن لادن وأقرتها نشاطا وكان التنظيم قد دبر عدة محاولات سابقة لمهاجمة أهداف أمريكية. وكان تنظيم أنصار الشريعة وهو أحد اجنحة القاعدة قد أسفولي على عدد من البلدات في الجنوب عام 2011 إلا أن القوات الحكومية اليمنية نجحت في استعادة هذه المناطق خلال هجوم دعمته الولايات المتحدة في يونيو من العام الماضي

الهجمات بطائرات بلا طيار تلقي تأييد منصور هادي

اليمن: «أمريكية» تقتل 3 متشددين.. وقبليون يغلقون

الطريق إلى صنعاء احتجاجاً على الغارات



منصور هادي

صنعاء «وكالات» - أعلنت وزارة الدفاع اليمنية ومصادر قبلية أمس أن ثلاثة على الأقل يشكّبه بأنهم من منشدي تنظيم القاعدة قتلوا إثر هجوم بطائرة بلا طيار وقع في وسط اليمن. ولم يعلق مسؤولون يمنيون على وجه الدقة على من نفذ مثل هذه الهجمات بمقاترات بلا طيار أو بناء على أوامر من أي جهة إلا أن الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي تحدث بصراحة مؤيداً لهذه الهجمات وذلك خلال زيارة للولايات المتحدة في سبتمبر الماضي.

إلا أن الأسنفاء من هذه الهجمات بين بعض اليمنيين يتزايد. وقال شهود إن رجال قبائل مسلحين أغلقوا الطريق الرئيسي الذي يربط بين عاصمة محافظة مارب والعاصمة اليمنية صنعاء وذلك تعبيراً عن غضبهم مما قالوا إنه هجوم بطائرة بلا طيار على منطقة يقطعها مدنيون. وقال شاهد عيان إن طائرة بلا طيار شنت هجومين على سيارة، وقال الشاهد لروبنز بالكيلفون من المنطقة «أخطأ أحد الهجومين الهدف وأصاب الثاني السيارة مما ترك جثث ثلاثة أشخاص كانوا بداخلها وقد تفحمت تماماً». وقال إن أشخاصاً لم يحدددهم أخرجوا الجثث فيما أغلق رجال القبائل الطريق احتجاجاً على